Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي 2020
للتحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس

IMPRESSION SOLIDAIRE: impression.solidaire@gmail.com

التقرير السنوي

للتحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس

-2020-

محمد سليم بن يوسف،
باحث في علم الاجتماع السياسي

نجلاء عرفـــة
ايمن بن علـــي
ريـــم سوودي
أسماء سحبون

المحتوى

4 **المقدمة**

12 **لحظات الاشتداد الاحتجاجي: أبرز المحطات**

18 **"طلب الدولة" في قلب الاقتصاد الأخلاقي لاحتجاجات** 2020

20 1. مطالب الحماية الاجتماعية

22 2. مطالب الخدمات العمومية (أو ضد التقشفية): الصحة العمومية

26 **صيغ الاحتجاج في سنة** 2020**: بين زعزعة شروط الفعل الجماعي والنزعة القصووية؟**

26 1. الفعل الجماعي خلال الحجر الصحي: كيف نحتج عندما تغيب الظروف الروتينية للاحتجاج؟

29 2. الصيغ "القصووية" للاحتجاج:

33 **فاعلو الاحتجاجات الاجتماعية : النزعة القطاعوية وتآكل الوساطات "المشروعة"**

34 1.النزعة القطاعوية في احتجاجات 2020:

37 2.تآكل الوساطات الاحتجاجية

40 **خاتمة**

مقدمة:

لم يندر التعبير عن الطابع اللامسبوق لما عرفته البلاد في سنة 2020 المنقضية من واقع اجتماعي وسياسي. فبقطع النظر عن الصحة الامبيريقية لهذا الطابع اللامسبوق، لا بد من الإقرار برسوخ مفردات "الاستثناء" و"التفريد" و "الخارق للعادة" في مختلف خطابات المجال العمومي، مع اقترانها بمعجم الأزمة والتأزم. ولعل القرينة القاطعة على هذا الاتفاق الواسع خطاب السلطة نفسه، الذي ما فتئ يذكر بأن "تونس تعيش أزمةً لم تعرفها في تاريخها قط". وقد يقول القائل أن أعراضاً متنوعةً لما سمي بالأزمة تجلت فعلاً طيلة الكرونولوجيا الاجتماعية والسياسية للبلاد، تمظهرت على المستوى السياسي بانعدام الاستقرار، على المستوى الصحي بالجائحة الكونية لفيروس كورونا، على المستوى الاقتصادي والمالي بتعطل للإنتاج واختناق الموارد وعلى المستوى الاجتماعي بتراكم المطالب الشعبية مع عجز الدولة على الاستجابة لها.

فعلى الصعيد السياسي، عرفت تونس خلال هذه السنة المنصرمة انعداما للاستقرار السياسي قد يكون منقطع النظير في

تاريخها المعاصر، إذا ما اعتبرنا عدد الحكومات المتعاقبة معياراً جدياً لقياس مستوى استقرار المؤسسات السياسية. فقد انطلقت السنة بمشاورات طويلة حول تشكيل أول حكومة بعد انتخابات 2019 إثر تكليف الحبيب الجملي في منتصف نوفمبر 2019. وفشلت الحكومة التي اقترحها الأخير في نيل ثقة البرلمان في جلسة يوم 10 جانفي، وهو ما فرض تطبيق التنصيصات الدستورية التي تجعل من رئيس الجمهورية يكلف شخصيةً أخرى بتشكيل حكومة بناءً على مقترحات مختلف القوى السياسية الممثلة في البرلمان. وقد انتهى الأمر إلى تكليف إلياس الفخفاخ يوم 20 جانفي، وقد نالت حكومته ثقة البرلمان يوم 27 فيفري بعد مشاورات شابها توتر. ثم أجبر الأخير على الاستقالة يوم 15 جويلية إثر طلب رئيس الجمهورية بعد الضغط الذي سلطته على حكومته مزاعم تضارب المصالح وتصاعد الأصوات المهددة بإسقاط حكومته في البرلمان، لعل أبرزها صوت حركة النهضة التي تتزعم الكتلة الأولى في البرلمان والمشاركة في الحكم. وقد سقطت هذه الحكومة رسمياً مع تقلد هشام المشيشي مهام رئاسة الحكومة يوم 2 سبتمبر بدعم من التحالف الجديد الذي جمع النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة، وهي تواصل مهامها إلى حد اليوم، في حين يشتد النقاش خلال كتابة هذه الأسطر حول تحوير وزاري يزمع إجراؤه قريباً.

أما على المستوى الصحي، فقد عاشت تونس -كما العالم بأسره- على وقع جائحة كورونا التي انطلقت من الصين في أواخر سنة 2019. وقد تزامنت بداية هذه الأزمة الصحية في البلاد مع تسلم حكومة الفخفاخ مقاليد الحكم، إذ أعلنت هذه الأخيرة بعد أقل من شهر من نيل الثقة عن حجر صحي شامل انطلاقا من يوم الأحد 22 مارس، مع فرض تقييدات هامة لحرية التنقل وتعليق كل الأنشطة الاقتصادية الثانوية. وقد تم رفع الحجر تدريجياً انطلاقا من بداية شهر ماي إلى منتصف شهر جوان على ثلاثة مراحل، مع عودة تدريجية إلى حياة اقتصادية واجتماعية روتينية. ولئن نجحت هذه الإجراءات إلى حد ما في كبح جماح الجائحة مع التحكم في عدد الاصابات بالفيروس، إلا أنه اتضح من جديد خلال فترة الحجر الصحي ما كلفته السياسات التقشفية على قطاع الصحة العمومية، إذ كانت مشاهد فزع الطاقم الطبي وشبه الطبي في المستشفيات العمومية إزاء النقص الفادح في المعدات وغياب أبسط مقومات السلامة لما سمي بـ"الجيش الأبيض" خلال تقديم العلاج لمرضى الكوفيد تجتاح وسائل التواصل الاجتماعي. ولم تنته هذه المشاكل الهيكلية للقطاع الصحي من إنتاج آثارها خلال الموجة الثانية للجائحة التي انطلقت مع الخريف والتي أخذ عدد الإصابات اليومية يتزايد فيها بنسق متسارع. وهو ما جعل شبح الحجر الصحي الشامل يخيم مجدداً

على البلاد...

ومن الصعب تجاهل الانعكاسات الاقتصادية للجائحة، وما استتبع ذلك من أزمة للتوازنات المالية. فالإجراءات التي أعلن عنها الفخفاخ عند إقرار الحجر الصحي الشامل كانت في الوقت نفسه صحية واقتصادية واجتماعية، وهو ما يشير إلى ترابط بديهي بين التوقف شبه الكلي لدورة الإنتاج وما يترتب عنه من خسائر للمؤسسات الخاصة، ومن تجفيف الموارد الجبائية للدولة وخاصةً من الأضرار الاجتماعية التي تطال الطبقات الاجتماعية الأكثر تضرراً. فمرحلة الحجر هذه كانت لا فقط مرحلة تأزم اقتصادي، بل كذلك وبالأخص مرحلة تقسيم اجتماعي لأضرار الجائحة تحتل الدولة موقع التحكيم فيها. لنشير أخيراً إلى أن هذه الانعكاسات الاقتصادية المرحلية للجائحة تندرج في سياق طويل الأمد من التأزم الاقتصادي والمالي، في ظل خطاب رسمي وغير رسمي لا يكف عن الصدح بضرورة تغيير "منوال التنمية" وفي سياق اشتدت فيه "التوصيات" شديدة اللهجة للمانحين الدوليين على ضرورة المضي قدماً في "الإصلاحات" التقشفية على المستوى المالي وفي انخراط أكثر جموحاً في التبادل الحر على الصعيد التجاري.

أخيراً، كانت المسألة الاجتماعية - التي لا يمكن فصلها عن البعد

الاقتصادي المذكور آنفاً، على عكس ما تسوق له الايديولوجيا النيوليبرالية - كعادتها هي الأكثر حضوراً بين الرهانات التي تواجهها البلاد. ورغم أنه ليس بالجديد، إلا أن "الملف الاجتماعي" طرح خلال سنة 2020 بشكل متجدد على ضوء التعقيدات التي أضافتها الأزمة الصحية. فقد عرفت فترة الحجر تعميقاً لمسارات "تهشيش" فئات لا تحظى بأية حماية اجتماعية، ولا ضمان تجاه المستقبل، كما طرحت بصفة أكثر إلحاحاً من ذي قبل مسألة الولوج للخدمات الاجتماعية ووضعت الدولة مجدداً موضع المسائل عن دوره الاجتماعي وموقعه كضامن للحقوق، خاصةً منها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا سيجعلنا نتطرق خلال هذا التقرير إلى مسألة الاقتصاد الأخلاقي للاحتجاجات الاجتماعية في تونس، باعتبارها مدخلاً تحليلياً هاماً لفهم المطالب الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السنة عرفت تواصلاً غير مفاجئ لسلوك الدولة تجاه الاحتجاجات الاجتماعية، إذ تراوحت بين القمع المفتوح - على غرار ما يحدث في مطلع سنة 2021 من قمع للاحتجاجات وإيقافات للناشطين - والتدجين بخطاب وممارسات توحي بالتسامح. إذ لا يخفى أن التقسيمات التي تستعملها أجهزة الدولة بين تحركات مقبولة (مطالب مشروعة، احتجاجات سلمية، تحركات في وضح النهار) وأخرى غير مقبولة

(أعمال شغب، تحركات ليلية، أعمال نهب، إلخ) هي انتاجات سلطوية هدفها تقديم مسوغات لحق السلطة في قمع أشكال الفعل الجماعي وبسط نظامها على الجسم الاجتماعي. كما رصد خلال السنة المنقضية تصاعد لخطابات معادية للتحركات الاجتماعية، بل داعيةً إلى قمعها بصفة مباشرة عن طريق الدعوة إلى "تطبيق القانون" وعسكرة مناطق الإنتاج في الجنوب، خاصةً عند اشتداد حركة الكامور في الصائفة الماضية[1].

سنحاول من خلال هذا النص رصد أهم الاتجاهات التي تميزت بها الاحتجاجات الاجتماعية لسنة 2020، في سياق ارتبط بمفردة التأزم، كما ورد فيما سبق. وسننطلق من فرضية مفادها أن التحركات الاحتجاجية الاجتماعية لهذه السنة تنخرط في تواصل مع ديناميكيات سابقة، أي أنها لم توفر للملاحظ قطيعةً تذكر مع الماضي لا على مستوى المطلبية الاجتماعية، لا من حيث كمية التحركات المرصودة، لكنها تمكن من رصد بعض التوجهات الجديدة خاصةً على مستوى صيغ الفعل الجماعي وولوج شخوصٍ جديدة للمشهد الاحتجاجي. بعد لمحة صغيرة عن لحظات الاشتداد الاحتجاجي التي تميزت بها سنة 2020، سنسلط الضوء على مركزية "طلب الدولة" (demande d'État) في الاحتجاجات

1 وهو ما دعت إليه على سبيل المثال عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر، في عديد المرات.

الاجتماعية، والتي تمثل عنصراً ثابتاً في معجم الاحتجاج الاجتماعي في البلاد، مع تناول صيغ التعبير عن هذه الحاجة الاجتماعية للدولة خلال السنة المنقضية على مستويين: مستوى مجموع المطالب التي يمكن ادراجها تحت العنوان الكبير للحماية الاجتماعية، ومستوى ثانٍ يتعلق بمطالب الخدمات العمومية، والتي تجلت خلال السنة الفارطة بشكل بارز في قطاع الصحة العمومية. في جزء موال، سنتناول بالتحليل أبرز مناحي صيغ الاحتجاج الاجتماعي خلال سنة 2020. فقد شكل الحجر الصحي الشامل عائقاً أمام الفعل الجماعي، غيب كافة الشروط الروتينية للاحتجاج. من جهة أخرى، يمكن رصد ما يمكن توصيفه بالنزعة القصووية في آليات الفعل الجماعي، والتي تتسع رقعتها في الفضاء الاحتجاجي، على غرار ما حدث في تحرك الكامور. ثالثاً، سنخصص باباً من هذا التقرير إلى تعامل الطبقة السياسية وأجهزة الدولة مع الاحتجاجات الاجتماعية. وفي هذا التعامل، نجد نطاقاً من السلوكيات والمواقف تراوح بين إغواء القمع الذي تجسم من خلال تصاعد خطابات متصلبة تحت مسمى تطبيق القانون، وبين موقف انتظاري يرمي إلى شراء الهدنة الاجتماعية باتفاقات لا يمكن الايفاء بها مع توخي السياسات الحالية، مروراً بتجاهل التحركات الاجتماعية طالما بقيت سلمية (وهو ما قد يفسر جنوحها للنزعة القصووية المذكورة أعلاه). أخيراً، سنتطرق

إلى خارطة الفاعلين في مشهد الاحتجاجات الاجتماعية والتي قد توحي بتآكل للتمثيليات الاحتجاجية التقليدية. فمن جهة أولى، نرى أن التشرذم القطاعوي متواصل في الاحتجاجات الاجتماعية، بحيث أن الانتماء القطاعي بات محدداً في رفع المطالب دونما تنسيق ما بين-قطاعي. وهذا في الواقع ليس باتجاه جديد، بل يعكس واقعاً اجتماعيا يستمر خلال السنوات الأخيرة. من جهة أخرى، يمكن أن نربط النزعة القصووية التي ذكرناها أعلاه بتآكل الرصيد الرمزي للمنظمات ذات المؤهلات الاحتجاجية المشروعة لدى مجموعات كبيرة من المحتجين.

لحظات الاشتداد الاحتجاجي: أبرز المحطات

سنحاول من خلال هذه الفقرة الأولى إعطاء لمحة عن أهم المحطات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال هذه السنة، مع سرد مقتضب لأهم ما جاء فيها من مطالب وتقديم أبرز ما حملته من رهانات. ولعلنا اخترنا الذهاب في منحى تفهمي، منتبه إلى أهم الخاصيات الكيفية لهذه الاحتجاجات. ما يهمنا هنا هو القيام بفرز كيفي للحظات التي اشتدت فيها حركات احتجاجية معينة. ولعل أبرز معايير هذا الفرز شدة الوقع الإعلامي، بحيث تكون هذه التحركات محل تداول في الفضاء الاجتماعي ومتابعة موصولة من وسائل الإعلام الوطنية، انخراطها في ظروف مرحلية ذات طابع استثنائي (كفترة الحجر الصحي) وخروجها عن دائرة المحلي مع توجهها مباشرةً نحو السلطة المركزية.

التحركات الاحتجاجية سنة 2020

ودون أن نزعم استنفاذ كل اللحظات الاحتجاجية الهامة لهذه السنة، يمكن أن نوجه انتباه القارئ إلى أربع محطات نعتبرها جديرةً بالاهتمام والتحليل، على أن ندرسها من زاوية انخراطها تحت العنوان الكبير لـ "طلب الدولة" في الجزء الموالي. وتشير اللحظة الأولى إلى مجموع الاحتجاجات الاجتماعية التي توجهت إلى الدولة في فترة الحجر الصحي، والتي كانت ذات حمولة تتعلق بالظرف الخارق للعادة الذي هز ظروف العيش وأنماط الرزق الهشة. ففي اواخر مارس وبدايات شهر أفريل، عرفت البلاد تحركات عفوية لمجموعات من المواطنين احتجاجا على نقص المواد الغذائية الأولية الناتج عن الاحتكار التجاري وضعف تحكم الدولة في مسالك التوزيع. نذكر من بين هذه الاحتجاجات تحركات المواطنين في القصرين وفي مناطق حدودية مع الجزائر بالشمال الغربي، كما في بعض الأحياء الشعبية بالعاصمة على غرار حي الانطلاقة وحي التضامن وهي تسعى إلى الولوج إلى المواد الغذائية الأولية لعل أبرزها السميد[2]. خلال نفس الفترة، عرفت تونس تعبيرات احتجاجية شغليه انحصرت على وسائل التواصل الاجتماعي، رداً على موجات طرد الأجراء (خاصةً منهم أصحاب العقود الهشة) التي أخذت تتواتر في القطاع الخاص وعلى إجبار العديد من الشركات عمالها على مواصلة العمل الحضوري رغم قرارات الحكومة بتعليق الأنشطة الاقتصادية الثانوية. فأمام اشتداد سطوة رأس المال وتعبيره الواضح على استعداده لخوض معركة تقاسم الأعباء الاجتماعية للحجر الصحي، برزت أشكال تعبر عن حدٍ أدنى من التنظم لدى الأجراء

2 أنظر ما أورده الباحث مروان طالب في الكتاب الجماعي:
Oissila Saaidia (dir.), Vivre au temps du Covid-19. Chroniques de confinement : regards de chercheurs depuis la Tunisie, Nirvana, Tunis, 2020.

ونقاباتهم عبر خلق "مجموعات" فايسبوكية ترصد الانتهاكات، وتنسق أحياناً للإضراب عن العمل عن بعد لفرض احترام الحقوق الشغلية في فترة الحجر. أخيراً، رصدت خلال هذه الفترة احتجاجات الطاقم الطبي وشبه الطبي، خاصةً عبر الفاعلين الاحتجاجيين الناطقين باسم هذا القطاع على غرار منظمة الأطباء الشبان، والتي يمكن اعتبارها في الآن ذاته احتجاجات شغلية (المطالبة بتحسين ظروف العمل) واحتجاجات من أجل تحسين الخدمات العمومية.

بعد ذلك جاءت لحظة احتجاجية أخرى بعد رفع الحجر الصحي، وكانت حاملةً لمطالب اجتماعية متنوعة بتنوع الفاعلين والرهانات الخصوصية التي ينغمسون فيها. إلا أنه تجدر الإشارة إلى تخييم شبح العواقب الاقتصادية والاجتماعية على هذه الاحتجاجات، إذ تفيد معطيات المرصد الاجتماعي للمنتدى بوجود وقع قوي لمطالب العمال والفئات الهشة من الذين تم طردهم أو اغلقت شركاتهم بسبب تأزم دورة الإنتاج خلال فترة الحجر الصحي. كما تواصلت خلال الصائفة احتجاجات العطش إزاء الانقطاعات المتكررة للماء، وجدت في أماكن نذكر منها على سبيل المثال ولايات منوبة، القيروان، باجة، سليانة، نابل، توزر، القصرين وقابس. ولعل الحدث الاحتجاجي الأبرز لهذه السنة كان عودة احتجاج الكامور في جويلية 2020 بعد انتظار لتطبيق اتفاق 2017 الذي وقعه المحتجون مع حكومة يوسف الشاهد بوساطة الاتحاد العام التونسي للشغل. فبعد سلسلة من التحركات اعتمدت آليات قصووية تحت عنوان "تسكير الفانة"، في سياق تميز باللا يقين السياسي تزامناً مع سقوط حكومة الفخفاخ وتسلم هشام المشيشي مفاتيح السلطة التنفيذية في أول سبتمبر،

نجح محتجو الكامور في اقتلاع اتفاق ثانٍ يوم 6 نوفمبر.

الاحتجاجات الجماعية حسب الولايات لسنة 2020

أما اللحظة الاحتجاجية الثالثة لسنة 2020, فقد جاءت مباشرةً بعد التسوية الوقتية لملف الكامور في أول نوفمبر وفيما بدا كأنه ردة فعل مباشرة على تصريحات المشيشي التي أعقبتها. فبعد تصريح الأخير الذي أعلن فيه عن توجه نحو تعميم "منهجية" الحكومة مع الكامور على كافة الجهات مع ذكر بعضها دون الآخر، تصاعدت خطابات غاضبة من العديد من ولايات الجمهورية وشرعت بعض الاتحادات الجهوية للشغل في الإعداد لإضرابات عامة جهوية. ويمكن أن نوصف هذه اللحظة بأنها لحظة محاكاة احتجاجية (émulation protestataire[3]) لنموذج الكامور، وكأن التحركات التي اندرجت تحتها استخلصت فكرةً مفادها أن الاحتجاج على شاكلة الكامور كفيل بتحقيق المطالب وإجبار الحكومة على الإذعان لها. وقد شهدت هذه المرحل اشتدادا للاحتجاجات الاجتماعية في العديد من الجهات، بل نلاحظ أحياناً نوعاً من الحلقات الاحتجاجية التي تنتج بدورها أشكالاً من الاحتجاج المضاد. لعل أهم هذه الحلقات تلك التي تميز بها اعتصام الصمود 2 في المنطقة الصناعية بقابس، والتي أدت إلى إيقاف إنتاج قوارير الغاز الطبيعي سبب نقصاً في التموين من هذا المنتج الهام، وهو ما غذى بدوره احتجاجات مواطنين في الجنوب

3عن المحاكاة الاحتجاجية في "الربيع"، أنظر :

Michel Camau, « Un printemps arabe ? L'émulation protestataire et ses limites », *L'Année du Maghreb* [Online], VIII | 2012

التونسي، هذا وقد عرفت جهات أخرى على غرار القصرين تحركات مماثلة. كما يمكن الإشارة كذلك إلى التحركات التي نشير كذلك على سبيل الذكر إلى حالة التأهب الاحتجاجي التي دخلت فيها ولاية القيروان بعد تصريحات المشيشي، توجت بالإعلان عن إضراب عام يوم 3 ديسمبر.

قبل المرور إلى الفقرة الموالية، لعله من الواجب التذكير مرةً أخرى أن اللحظات الثلاثة التي تم تمييزها لا تستوفي كل حركات الاحتجاج الاجتماعي ولا تسجل كل اتجاهاتها ومكنوناتها. بل هي مجرد تبويب غايته إبراز بعض المداخل التحليلية التي قد تساعدنا على فهم هذا الواقع الاجتماعي على ضوء ما عاشته البلاد من اضطرابات سياسية، ومن هزات اقتصادية واجتماعية ومن تأزم صحي خلال السنة المنصرمة.

"طلب الدولة" في قلب الاقتصاد الأخلاقي لاحتجاجات 2020 :

سنحاول خلال هذه الفقرة تقديم قراءة لحمولة المطالب التي عبرت عنها الاحتجاجات الاجتماعية لسنة 2020. ولا مناص من الإشارة في هذا الصدد إلى أن ما عبرت عنه هذه الاحتجاجات في السنة المنقضية من مطالب يندرج في تواصل تاريخي مع سابقاتها من حيث المضمون، على عكس ما قد يوحي به الانطباع اللا مسبوق والخارق للعادة. فإذا ما نظرنا إلى الجهة التي تنظر إليها هذه التحركات وإذا ما حللنا ما عبرت عنه من تطلعات اجتماعية، نجد أنها في مجملها تميل نحو ما سمي في عديد البحوث في العلوم الاجتماعية بطلب الدولة (demande d'État[4]). ويمكن أن نكيف هذا الطلب الكبير بإيجاز على أنه جامع لخطابات احتجاجية تتطلع نحو دولة تتقلد دوراً اجتماعيا يتجلى من خلال إسداء خدمات عديدة، لعل ما يجمعها كلها توفير مقومات العيش الكريم. ومفردة "الكريم" هذه لا يمكن تجاهل صدى الثورة فيها، والتي كان شعارها المركزي "شغل، حرية، كرامة وطنية".

4 هنالك العديد من الأبحاث المنشورة في العلوم الاجتماعية عن مسألة طلب الدولة ومركزيته في الاحتجاجات الاجتماعية في تونس. أنظر على سبيل المثال:

Amin Allal, Le « prix » de la révolution en Tunisie, *Savoir/Agir*, 2015/04, N°34, pp. 117-122 ; Béatrice Hibou, Le libéralisme réformiste, ou comment perpétuer l'étatisme ,tunisien, *L'économie politique,* 2006/4, n°32, pp. 9-28.

التصنيف		
	اقتصادي	29%
	اجتماعي	42%
	سياسي	2%
	مؤسساتية خاصة	1%
	اداري	16%
	البنية التحتية	41%

لكن هذه النزعة نحو طلب الدولة تستبطن تصوراً كامناً ومتقاسماً إلى حد ما في عالم الاحتجاجات الاجتماعية التونسي، وهو تصور لما يجب أن تكون عليه الدولة يقتضي تواجد اتفاق ضمني معها تلتزم بموجبه بتوفير حد أدنى لظروف الاسترزاق. وهذا يحيلنا إلى مفهوم الاقتصاد الأخلاقي للمؤرخ إدوارد بالمر ثومبسون الذي كان مقولةً تحليليةً هامة مكنته من فهم احتجاجات الطبقات الشعبية الإنكليزية في القرن الثامن عشر ضد الترفيع في الأسعار مثلاً، والتي عممت فيما بعد لفهم سياقات مختلفة لاحتجاج المهيمن عليهم[5].

بالنسبة لسنة 2020، يمكن اعتماد تقسيم للاحتجاجات الاجتماعية التي عبرت عن نفسها في تونس باسم طلب الدولة اعتمادا على عنوانين إثنين: عنوان الحماية الاجتماعية بالمفهوم الواسع، وعنوان الخدمات العمومية التي تجلت خاصةً خلال

5 E.P Thompson, The moral economy of the english crowd in the eighteenth century, Past and Present, No. 50 (feb . 1971), pp. 76-136.

السنة المنصرمة في قطاع الصحة العمومية.

القطاع		
	صحي	14%
	أمني	8%
	رياضي	1%
	قانوني	6%
	الحق في الماء	8%
	فلاحي	2%
	نقل	5%
	قطاع خاص	7%
	قطاع عمومي	54%
	تربوي	11%
	بيئي	5%
	ديني	1%

1. مطالب الحماية الاجتماعية:

إن ما نعنيه بعبارة "الحماية الاجتماعية" لا يتلخص في المعنى المتداول لهذه الكلمة والمرتبط بشكلها المأسس عن طريق "صناديق الحماية الاجتماعية"، بل يشمل واقعاً اجتماعيا واسعاً يتعلق بظروف العيش بشكل عام بما هي تحمي من المخاطر الاجتماعية ومن تهديدات المستقبل. فما نعنيه هنا يشمل ظواهر اجتماعية متنوعة تتعلق بأنماط الرزق (الشغل بمختلف صيغه) وبتوزيع الموارد والخدمات (وكل الأشكال التي يظهر بها هذا

التوزيع). ونجد في سنة 2020 تواصلاً غير مفاجئ لرهانات الحماية الاجتماعية، إذ تعيش هذه الأخيرة صدمات (chocs de la protection sociale[6]) لم تقدم لها الدولة إجابةً مرضيةً إلى حد الآن.

قد مثلت جائحة كورونا صدمةً إضافيةً للحماية الاجتماعية، إذ ترجمت فترة الحجر الصحي التي عرفتها البلاد طيلة ربيع السنة الفارطة اجتماعيا بانقطاع موارد رزق فئات هشة من المجتمع التونسي. فبالإضافة إلى أجراء القطاع الخاص الذين تضرروا إلى حد ما من تقلص النشاط الاقتصادي الذي انعكس على مستوى الأجور، كان عمال القطاع "غير المهيكل" الذي يمثل حوالي نصف الاقتصاد التونسي من حيث القيمة المضافة والطاقة التشغيلية. فعمال المقاهي وعاملات الفلاحة وعمال البناء وعاملات النظافة وغيرهم من المهمشين كانوا في الصف الأول أمام ارتدادات هذه الصدمة الإضافية لصيغ الحماية الاجتماعية الهشة بطبعها، إذ أن هذه الفئات لا تتمتع بحد أدنى من الحماية تجاه المستقبل ومخاطره[7]. وهذا يمكن من

6 أنظر في هذا الصدد :

Amin Allal, Retour vers le futur: les origines économiques de la révolution tunisienne, *Pouvoirs*, 2016/1, n°156, pp. 17-29.

7 نشير ههنا إلى كراس المنتدى الأخير الذي نسقه سفيان جاء بالله و الذي تضمن العديد من المساهمات حول فئات إجتماعية هشة متعددة. أنظر : كراس المنتدى عدد 4، في تدبير أزمة "كوفيد 19" في تونس : سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرراً، سبتمبر 2020.

فهم تحركاتها في فترة الحجر الصحي. كما يمكن قراءة تحركات مواطني العديد من الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية احتجاجا على نقص المواد الغذائية في أواخر مارس وأوائل أفريل من باب طلب الدولة، إذ هي تعبيرات تخاطب السلطة المركزية وتشير إلى ضعف سيطرتها على مسالك الإنتاج، وبالتالي على حماية الفقراء من براثن المحتكرين ومن خطر الجوع الذي يتهددهم. أما بعد الحجر الصحي، فازداد وزن رهان الحماية الاجتماعية على ساحة الحركات الاحتجاجية. ويمكن أن نسوق على سبيل المثال تحركات عمال المقاهي إبان فترة رفع الحجر الصحي، وقد تقاطعت مع مطالب أصحاب المقاهي الذين تضرروا من الإجراءات التقييدية ضد الجائحة. ولعل تكرار نفس التحركات لفئات هشة هدد قوت يومها بإجراءات كهذه، آخرها ما جد خلال أيام الحجر الأربعة بين يومي 14 و17 جانفي 2021، أكبر دليل على مركزية مطلب الحماية الاجتماعية منذ السنة الأخيرة.

2. مطالب الخدمات العمومية (أو ضد التقشفية): الصحة العمومية

إن الجائحة التي عرفها العالم منذ أواخر سنة 2019 مثلت تحدٍ لأنظمة الصحة العمومية لسائر الدول. ومنذ البداية، ظهرت هذه الأنظمة مضطربةً، وفي أكثر الأحيان شديدة الارتباك أمام ما مثله فيروس كورونا من ضغط على قدراتها على تقديم خدمات

صحية استعجالية لمئات الآلاف من البشر. وكانت هذه الأزمة الصحية منقطعة النظير في العالم المعاصر بمثابة فرصة متجددة لتقييم السياسات التقشفية النيوليبرالية التي عرفت نوعاً من التعميم عبر قنواتها من المؤسسات المالية العالمية.

أما في تونس، فقد انغرست أزمة كورونا في سياق كان فيه نظام الصحة العمومية محل نقاش سياسي جراء السياسات التقشفية المتبعة خلال السنوات الأخيرة، والتي ترجمت باقتطاعات في ميزانيات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العمومية التي هي في صلب الحقوق المواطنية. وقد انعكست هذه السياسات المالية على قطاع الصحة العمومية بحالة من الخراب منقطعة النظير في مستشفيات البلاد: نقص فادح في المعدات، تقصير هيكلي في الصيانة، ظروف عمل مزرية لطاقم طبي وشبه الطبي يشكو من قلة العدد. في المقابل، حفزت سياسات الدولة في السنوات الأخيرة القطاع الصحي الخاص الذي انتعش كثيراً منذ 2011 بدخول أعداد كبيرة من الليبيين إلى تونس، التي صارت شيئاً فشيئاً وجهةً استشفائية في المغرب الأكبر. وللتذكير، أنتجت هذه الحالة المتردية لمستشفيات البلاد نصيبها من المآسي، لعل أكثرها وقعاً في الرأي العام حادثة موت الرضع في مارس 2019، كما لا ننسى ما حدث في ديسمبر الماضي في مستشفى جندوبة

الجهوي، إذ توفي الطبيب بدر الدين العلوي بسبب عدم صيانة المصعد.

من جهة أخرى، تشكله في السنوات الأخيرة مجال مستقل لحركة اجتماعية لها فاعلوها ومطالبها الخاصة حول مسألة الصحة العمومية، لعل خير دليل عليها تحركات الأطباء الشبان وتعدد المبادرات المنظمة من أجل بناء اشكال الصحة العمومية كإشكال عام، نذكر منها حملة "Balance ton hôpital" التي ظهرت بعد فاجعة الرضع وانخرطت في عملية توثيق ونشر للرأي العام لحالة الخراب في المستشفيات العمومية. لذلك فإن مطلب الصحة العمومية الذي كانت جائحة الكورونا مجرد مذكر شديد الإلحاح له، هو مطلب مطروح بشدة منذ سنوات عديدة، خاصةً على ضوء السياسات النيوليبرالية التي تزداد تعمقاً في البلاد.

من أجل هذا كله، لا يمكن قراءة حالة الغضب التي تم رصدها لدى الطاقم الطبي وشبه الطبي خلال فترة الحجر الصحي الأولى أمام تزايد الحالات باعتبارها أمراً جديداً. فنقص الكمامات والمعدات الطبية التي احتج ضدها هؤلاء وحالة الهلع التي ظهرت لدى المواطنين إزاء تردي الخدمات الصحية في المستشفيات هي ظاهرة ثانوية (épiphénomène) لحالة هيكلية تنكرت فيها الدولة لدورها باعتبارها مقدمةً لخدمات عمومية أساسية، مضمونةً

دستورياً. لذلك، يعد مطلب الصحة العمومية طلباً للدولة بامتياز كانت سنة 2020 محققاً عظيماً له، إذ كانت تحركات الأطباء الشبان العديدة خلالها، آخرها تلك التي جدت بعد موت بدرالدين العلوي في أول ديسمبر، لا تفتأ تذكر بأولويته في سلم أجندة النقاش العمومي.

صيغ الاحتجاج في سنة 2020 : بين زعزعة شروط الفعل الجماعي والنزعة القصووية ؟

سنتطرق الآن إلى صيغ الفعل الجماعي خلال سنة 2020 وأهم ما تميزت به من خصائص. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن هذه السنة عرفت اكراهات قوية ضد الفعل الجماعي غيرت ظروفه بشكل كبير وأثر بالتالي على صيغه وأشكال التعبير عن المطالب الاجتماعية. وقد كان هذا خاصةً فترة الحجر الصحي التي عرفت إجراءات تقيد من الحريات العامة، خاصةً منها المتعلقة بالاجتماع والتظاهر. من جهة أخرى، يمكن أن نلاحظ نزعةً في الحركات الاجتماعية قد توحي بالذهاب الأكثر مباشرةً نحو القصووية في الفعل كانت حركة الكامور مثالها الأكثر دلالةً.

التحركات الاحتجاجية الجماعية المنظمة سنة 2020
3866
44,10%

1. الفعل الجماعي خلال الحجر الصحي: كيف نحتج عندما تغيب الظروف الروتينية للاحتجاج؟

لم تقتصر آثار فترة الحجر الصحي الشامل لسنة 2020 على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بمزيد "تهشيش" الفئات الهشة بطبعها باعتبارها صدمة حماية اجتماعية كما ذكرناه في

الفقرة السابقة، بل كانت كذلك فترةً صعبة على الفعل الجماعي. فقد كانت إجراءات منع التجمع والتظاهر التي قررتها حكومة الفخفاخ في شهر مارس، على الأقل نظرياً، تمنع كل أشكال التعبير عن الاحتجاج الجماعي. إذ أن أجهزة الدولة في تلك الفترة كانت ترصد عقوبات لكل خرق لمقتضيات الحجر الصحي وهي مست موارد رزق يومية لفئات واسعة من المهمشين، فما بالك بالاحتجاج الجماعي؟

رغم هذه الاكراهات، من التعسف أن نقول بانعدام الاحتجاج الجماعي خلال فترة الحجر الصحي. فقد عرف الفعل الجماعي تغيرات للتأقلم مع الإكراهات الجديدة التي فرضتها الجائحة، ظهرت خاصةً عبر أشكال من التعبير عن الغضب عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وظهر ذلك خاصةً في مجال النزاعات الشغلية، في ظل غياب شروط التجمعات العمالية. على سبيل المثال كانت صفحات اجراء مراكز النداء فضاءً للتواصل بينهم وللتواعي على حقوق الشغيلة، خاصةً عندما يتم تقويضها من قبل الأعراف وادارات المؤسسات. فقد مكنت الملاحظة على هذه الصفحات والمجموعات الفايسبوكية من تسجيل التجاء المئات من هؤلاء الأجراء إلى هذه المجموعات لطرح اسئلة عما يقوله القانون في حالات التعسف، أو عن مدى أحقية الأعراف في

ممارسةٍ أو أخرى، في سياق ازداد فيه التعسف على الحقوق الشغلية في القطاع الخاص. كما أخذ النقد الاجتماعي صيغاً أكثر عموميةً على وسائل التواصل الاجتماعي عبر محاولات لتسييس المسألة الاجتماعية على ضوء مستجداتها المرحلية فترة الحجر الصحي. في أوائل شهر أفريل، تم إنشاء صفحة على فايسبوك اسمها "افضح العرف"، Balance ton Covid patronal بالفرنسية. تشتغل هذه الصفحة على تشجيع الكلمة العمالية من أجل فضح الممارسات التعسفية التي يقوم بها أرباب العمل، منها خاصةً ما يتعلق بخرق الحجر الصحي وإجبار اجراء القطاع الخاص على الحضور في أماكن العمل. كما عرفت هذه الفترة آليات مستجدة للفعل الجماعي في قطاع مراكز النداء، إذ عرف أحد أكبر مراكز النداء في تونس شكلاً غير مسبوق من أشكال الفعل الجماعي بالتلويح بإضراب عن بعد، إذ كان الأجراء في فترة عمل عن بعد، وذلك لفرض خلاص الأجور كاملةً على الشركة التي اقترحت لوهلة أولى أجوراً زهيدة للغاية.

لنشر أخيراً إلى أن الإكراهات لا تكون فعليةً إلا حين تكون مدركةً كذلك من قبل الفاعلين، إذ أن القوة الفعلية للإجراءات التقييدية التي فرضها الحجر الصحي الشامل ترتبط بإدراك عام لضرورة احترامها لسبب أو لآخر. لكن الحال لم يكن هذا حتى

خلال حجر الربيع، وينسحب هذا على التحركات الاحتجاجية. إذ رصدت، كما ذكرناه في الفقرة الأولى، احتجاجات لمجموعات كبيرة من المواطنين على نقص المواد المادية أو على البطء في دفع المساعدات الاجتماعية لمستحقيها، كما لاحظنا خلال نفس الفترة تحركات احتجاجية لأجراء المقاهي الذين لم يتقاضوا أجورهم وذلك في قلب شارع الحبيب بورقيبة، على بعد عشرات الأمتار من وزارة الداخلية. وهذا يدعونا إلى تنسيب المقدمة القائلة بأن الإكراهات التي تفرضها الحكومة لها نفس الفعل والقوة على الجميع، مهما كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية أو تطبعاتهم (habitus). فهنالك "سرعات متفاوتة" في طاعة ما بني على أنه مقتضيات ضرورية فرضتها الجائحة.

2. الصيغ "القصووية" للاحتجاج:

التحركات الاحتجاجية الجماعية العشوائية سنة 2020
5727
65,40%

كانت صيغ الاحتجاج كما أشرنا إليه في الفقرة أعلاه تتعرض إلى اكراهات كبيرة خلال السنة الفارطة، تمثلت خاصةً في الإجراءات التقييدية التي فرضتها جائحة كورونا، جعلت من تعبيرات الاحتجاج الاجتماعي تتوجه بشكل كبير إلى وسائل

التواصل الاجتماعي، خاصةً خلال فترة الحجر الصحي. إلا أن هذا لم يمنع وجود نزعة "قصووية" في أشكال الفعل الجماعي، خاصةً بعد منتصف السنة. وتتميز هذه النزعة المرصودة بذهاب الفاعلين إلى أقصى أشكال الفعل، محاولين فرض مطالبهم عبر فرض ميزان قوى. ولئن لم تكن هذه النزعة مفاجئةً أو غير مسبوقة، إذ أن مختلف أشكال الاحتجاج تسعى، بدرجات متفاوتة، إلى فرض مطالب اجتماعية مع توخي أساليب فعل تجبر السلطة على الاستماع والتفاوض، إلا أن هذه السنة قد تميزت بتجذر لهذه النزعة في الحركات الاجتماعية. ولعل الحركة الأكثر ايقونيةً على هذا المعنى هي حركة الكامور وأساليب فعلها التي ترجمت ب "تسكير الفانة"، وهو صدى لشعارها التاريخي "الرخ لا" الذي استعمله المحتجون منذ 2017.

ولعل اللحظة التي آذنت بمحاكاة نموذج احتجاج الكامور هي تلك التي نجح فيها الأخير على فرض مطالبه بقوة "تسكير الفانة" بإجبار حكومة المشيشي على توقيع اتفاق آخر يوم 6 نوفمبر 2020، والتي صرح بعدها الأخير بنية حكومته نحو تعميم "منهجية" التعامل مع ملف الكامور على بقية الجهات ذات المطالب الاجتماعية في البلاد. فمنذ تلك اللحظة، أخذت الحركات الاجتماعية منحى جديداً لاح بالتصعيد في أساليب الفعل وطرقت

سبيل إجبار الحكومة على الاستجابة للمطالب بتعطيل الإنتاج. من بين هذه الحركات ما ذكرناه في الفقرة الأولى، إذ كان اعتصام الصمود 2 في قابس على سبيل المثال أكبر مثال قد يؤكد فرضية نجاح نموذج "تسكير الفانة" في آليات الاحتجاج الاجتماعي، بما هي آليات فرض منطق القوة على دولة طبعت مع روتينية الاحتجاجات الاجتماعية وصارت تعتبرها جزءًا من مشهد عام.

ويحيلنا هذا إلى تفسير هذا التوجه "القصووي" في الحركات الاجتماعية: هل يعود هذا إلى طبيعة مسارات الفاعلين وما تعلموه خلال تجاربهم الاحتجاجية؟ هل هي طبيعة الموارد الاحتجاجية المتوفرة في بعض المجالات دون غيرها؟ أم هل تفسر هذه النزعة بفشل التوجهات الأكثر "رصانةً" وتطبيعاً مع القانون في جل الحركات الاحتجاجية للسنوات المنقضية في جر الحكومات المتعاقبة إلى طاولة المفاوضات؟ تتطلب الإجابة بحوثاً ميدانيةً دقيقة لا يتسع لها هذا التقرير. رغم ذلك، يمكن لنا أن نكون فرضيةً بناءً على مقاربة تفاعلية للاحتجاجات الاجتماعية. فمن الثابت أن الاعتصامات "السلمية" صارت روتينية في المشهد الاحتجاجي، بشكل جعل السلطة تتعمد تجاهلها، بل وتستغلها في خطابها كأحد مسوغات احترامها للحريات العامة. نرى إذاً أن هذه النزعة "القصووية" في تحركات الثلاثي الأخير من سنة 2020 لا

يمكن فهمها خارج الطريقة التي قوبلت بها أشكال أخرى من الاحتجاج، بل وأن تجسدها في حركة الكامور ونجاح الأخيرة في فرض اتفاق ثان على الحكومة أكد لدى بقية فاعلي الفضاء الاحتجاجي ضرورة تحكيم منطق الغلبة للوصول إلى نتائج مماثلة. فكأن رهان الاعتراف بمشروعية الفاعلين الاحتجاجيين ومطالبهم من قبل الحكومة يمر بشكل محدد بفرض قوتهم على أرض الواقع.

فـــاعلو الاحتجاجات الاجتماعية : النزعة القطاعوية و تآكل الوساطات "المشروعة"

أهم الفاعلون في التحركات	
الموظفون	15%
شباب	8%
العاطلون عن العمل	24%
السكان	17%
اصحاب الشهائد العاطلين عن	8%
السائقون	5%
الاولياء	3%
النشطاء	36%
الآطباء	84%
العمال	72%
الطلبة	4%
عمال الحضائر	7%
المعلمون/ الاساتذة	2%
الفلاحون	3%
ما تبقى من الفاعلون	13%

سنبين من خلال هذا العنصر العلاقة الجدلية التي تربط الصيغ الاحتجاجية بمشهد الفاعلين في مجال الاحتجاج الاجتماعي، إذ يلوح هذا الترابط من خلال تآكل الرصيد الرمزي للفاعلين الكلاسيكيين في هذا المجال في تونس، وهو ما ينسحب

حتماً على آليات الاحتجاج التي تدافع عنها ويترك المجال لصيغ احتجاجية أخرى، كيفناها بال "قصووية" في الفقرة السابقة. تجدر الإشارة إلى أن فاعلي الاحتجاجات الاجتماعية، أو بالأحرى المعنيين المباشرين بها، شهدت دخول شخوص غريبة على الفعل الجماعي إلى حد الآن، نذكر منها القضاة. وهو ما سيحيلنا إلى تناول مسألة النزعة القطاعوية في احتجاجات 2020.

1. النزعة القطاعوية في احتجاجات 2020:

من المعتاد في المجال الاحتجاجي التونسي، بل في كل المجالات الاحتجاجية في العالم، أن يكون للقطاعات المهنية مطالبها الخاصة ومنظماتها وفاعلوها الاحتجاجيين. فكل قطاع له ظروفه المهنية الخاصة وواقعه الاجتماعي التي يبني على اساسها مطالب ويتحرك من أجلها ويصدح بها أمام السلطة. لكن ما يتغير بين المجالات الجغرافية والمراحل التاريخية المختلفة، هو قابلية هذه المطالب القطاعية على الانخراط في حركة اجتماعية جامعة وعلى تمفصلها في أفق قد يمكن تسميته بالسياسي. ومن الملاحظ أن منذ انفتاح المجال الاحتجاجي التونسي بفضل اللحظة الثورية لشتاء 2010-2011، كانت وزن القطاعات المهنية مخيماً على المطالب الاجتماعية وعلى التحركات الاحتجاجية. فهذا التمايز القطاعي في التحركات الاحتجاجية خلال السنوات الأخيرة، نذكر

من بينها تحركات الأطباء والصحفيين والمحامين وأساتذة الثانوي واساتذة التعليم العالي والأساتذة النواب والقيمين ومؤخراً القضاة، وغيرها من القطاعات العديدة المنظمة بقوانين ولوائح، هو ما يمكن تسميته بال "نزعة القطاعوية". وقد تستبطن هذه التسمية فكرةً مفادها أنه من المنتظر من هذه الحركات أن يكون فيها حد أدنى من التحالف أو التنسيق مع قطاعات أخرى تحت عناوين كبرى. وهذه فكرة قد تكون لها جدواها سياسياً، لكنها تبقى فكرةً معياريةً لها حدودها على المستوى التحليلي البحت.

وتمكن عودة سريعة على الحركات الاجتماعية خلال هذه السنة من تقفي أثر هذه النزعة القطاعية، باعتبارها تحركات لا يتجاوز أفقها الحدود القطاعية والظروف المهنية التي ترتبط بها، وذلك أحياناً في حيز ضيق جداً. فعلى سبيل المثال، كانت تحركات قطاع القيمين العامين في شهر ديسمبر حجةً على تشرذم قطاعي داخل عالم مهني واسع وهو عالم التربية والتعليم بصفة عامة، وهو ما يوحي بمركزية القطاع في بلورة المطالب والتحرك من أجلها. كما عرفت البلاد تواصلاً لتحركات الأطباء في المستشفيات العمومية، وكان ذلك خلال محطات عديدة في السنة الفارطة لعل آخرها وأكثرها دوياً تحركات شهر ديسمبر التي تلت وفاة الطبيب الشاب بدر الدين العلوي. كما كان ذلك حال قطاع الصحفيين

الذين دخلو في تحركات منذ شهر نوفمبر وأعلنوا يوم 26 نوفمبر يوماً للغضب ونظمت تجمعات بساحة القصبة وتحركات في مقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وتأهبوا إلى خوض إضراب عام يوم 10 ديسمبر بناءً على مطالب تتعلق أساساً بتحسين الظروف المادية للصحفيين، إلا أن الإضراب الغي في الأيام الأخيرة بعد التواصل إلى اتفاق مع الحكومة.

وقد يكون دخول قطاع القضاة إلى الساحة الاحتجاجية هذه السنة من الدلائل الكبرى على تواصل، بل وتعمق هذه النزعة القطاعوية في الاحتجاج الاجتماعي. وللتذكير، فقد دخل القضاة في إضراب مفتوح في منتصف شهر نوفمبر، مطالبين بزيادة في الأجر وتحسين ظروف العمل وضمان الحق في العلاج للقضاة وعائلاتهم وإصلاحات في القطاع. ولعل فيروس كورونا لعب دور المقدح في احتجاجات القضاة، إذ كانت وفاة القاضية سنية العريضي ذات وقع كبير على القضاة، إذ اختزلت مشاكلهم خاصةً فيما يتعلق بالولوج إلى العلاج. ولبثت تحركات القضاة أكثر من شهر، ولم تنته إلا بعد منتصف شهر ديسمبر بتوقيع اتفاق مع حكومة المشيشي.

ولعل لاحتجاج هذا القطاع دلالة كبرى، إذ أن القضاء يعتبر نظرياً سلطةً ثالثة، ناهيك عن أنه تقليدياً بعيد عن الممارسة

الاحتجاجية. وهذا، وإن أكد تعمق النزعة القطاعوية مع ما توحي به من نجاعة لدى الفاعلين أنفسهم، فإن لجوء قطاع مثل القضاء إلى الاحتجاج بالذهاب مباشرةً نحو الإضراب يوحي كذلك بنوع من التعميم للنزعة القصووية التي ذكرناها أعلاه، حتى على القطاعات التي لا علاقات لها بها مبدئياً. وهذا لا يحيلنا إلى مسألة المحاكاة الاحتجاجية فحسب، بل كذلك إلى تآكل الرصيد الرمزي للوساطات أو التمثيليات الاحتجاجية.

2. تآكل الوساطات الاحتجاجية:

لا بد من التذكير هنا بالترابط المنهجي بين تحليل الصيغ والآليات الاحتجاجية والفاعلين الاحتجاجيين، وهو ما سنحاول تطبيقه في هذه الفقرة عند تناولنا بالتحليل مسألة تآكل الأرصدة الرمزية للوساطات الاحتجاجية. فالتوجهات المرصودة في التشرذم القطاعي تتزامن مع تراجع ملموس لدور المنظمات الكلاسيكية التي لها دور تعبوي وجامع (fédérateur) للمطالب القطاعية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الوطني، أو قدرة تنظيمية على تأطير التحركات الاحتجاجية مثل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإذ لا يمكن في الوقت راهن قياس هذا التراجع، بل أنه قد يكون من باب الحيطة المنهجية الإحجام عنه حتى يتسنى رصد هذا المنحى على المدى الطويل،

لنكتف بالإشارة إلى وجود هذا الانطباع لدى هؤلاء الفاعلين أنفسهم. ويوحي هذا الانطباع بانصراف المعنيين بالأمر عند هذه المنظمات التأطيرية، باعتبارها منظمات تنتج تصورات عن الاحتجاج المشروع وتبلور صيغه ذات المقبولية لدى السلطات وتساعد الفاعلين على اعتمادها والتدرب عليها. وهذا يحيلنا إلى النزعة القصووية التي تظهر أكثر فأكثر للفاعلين كأنها أكثر فاعليةً ونجاعةً، وبالتالي يكون اعتمادها من وجهة نظر المعنيين بالأمر أكثر براغماتية. فالموارد الاحتجاجية تختلف فاعليتها بحسب السياقات وما يدركه الفاعلون أنفسهم من خلال تجاربهم الاحتجاجية وما تنعكس به على تصوراتهم الذاتية للفعل الاحتجاجي الأكثر نجاعةً احتماليا. ويبدو أن مختلف تجارب الفعل الجماعي الحامل لمطالب اجتماعية في تونس لامست حدود الآليات الاحتجاجية "المشروعة" التي تنتجها المنظمات المؤطرة للحركات الاجتماعية، وهما جعل من انصراف المعنيين عنها من جهة ومن الإقدام نحو النزعة "القصووية" للفعل الجماعي من جهة أخرى حركةً تذهب في نفس الاتجاه. وقد نجد مثالاً على ذلك في حركة الكامور نفسها، التي كانت في مرحلة أولى سنة 2017 تراوح بين "تسكير الفانة" من جهة وتفويض مهمة التفاوض إلى اتحاد الشغل من جهة أخرى، ثم مرت في مرحلة ثانية إلى الحديث بنفسها عن نفسها مع تعميق النزعة القصووية ومنهجتها خلال

تسلسل الأحداث الذي عاد في السنة الفارطة.

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
الطرقات	25%
المقرات الإدارية	10%
شركة فسفاط قفصة	10%
مقرات السيادة	18%
مقر الولاية	7%
المؤسسات القضائية	5%
مقرات الانتاج	7%
مقرات المعتمديات	6%
مقرات عمل	9%
شركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3%
المؤسسات التعليمية	7%
مقرات الوزارات	6%
وسائل الإعلام	9%
مقرات البلديات	3%
السكة الحديدية	8%
الاماكين العامة	8%
المستشفيات	8%

خاتمة:

يشير مطلع سنة 2021 وما حمله من حركات احتجاجية إلى تأكد الاتجاهات التي رصدناها في هذا التقرير، وهو ما يجدد الطرح الملح للمسألة الاجتماعية في سياق تميز بغياب تصورات سياسية للخروج من مستنقع البؤس الاجتماعي الذي تقبع فيه فئات واسعة من أسفل المجال الاجتماعي[8]، بل في غياب لقوة سياسية حاملة لهذه القضية. ولعل تزامن هذه التحركات مع إعلان الحجر الصحي الشامل لمدة 4 أيام بين 14 جانفي و17 ديسمبر منبه جديد على تلك الفئات الاجتماعية التي لا تتمتع بأدنى مقومات الحماية الاجتماعية، والتي يبقى مورد رزقها منوطاً بعملها اليومي. من جهة أخرى، تتواصل استراتيجية الخطاب السلطوي الذي ينتج تقسيمات بين "أعمال النهب" و "الاحتجاج المشروع"، الذي يسوغ للتدخل البوليسي كإجابة وحيدة للسلطات

8 نشير في هذا الصدد إلى مفهوم المجال الاجتماعي (l'espace social) لدى عالم الاجتماع بيار بورديو. وهو يمكن من وضع كل فئة اجتماعية فيما يشبه المتعامد المنظم حسب احداثياتها الاجتماعية، أي ما تملكه من رساميل اقتصادية أو ثقافية. أنظر مقال بورديو:
Bourdieu Pierre. Espace social et genèse des "classes". In: Actes de la recherche en ;sciences sociales. Vol. 52-53, juin 1984.Le travail politique. pp. 3-14

على "ملف" حارق، كان في قلب المعاجم الانتخابية سنة 2019، وهو ما يحيل لا محالة إلى انغراس هذه التقسيمات السلطوية ومدى تجذرها المؤسس في الإدارة التونسية. وعلى كل حال، تبدو سنة 2021 بما هي سنة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا امتدادا لظروف إمكان توسع جغرافيا الغضب الاجتماعي لدى الطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشةً وفي هوامش البلاد.

كما أن تقهقر الدور التأطيري والجامع للمنظمات الاحتجاجية المشروعة ينبئ، على الأقل إلى حد الساعة، بمزيد من الذهاب نحو النزعة القصووية للفعل الجماعي في الاحتجاجات الاجتماعية. وما قد يكون حاسماً في هذا الصدد هي التحولات التي قد تطرأ على إدراك الفاعلين لنجاعة طرق فعلهم، ولإجابة الحكومات، قمعيةً كانت أم مماطلة، دور كبير في هذا. أما في ظل غياب الحل للمسألة الاجتماعية في اللحظة التاريخية الراهنة، التي يمكن قراءتها مع غرامشي على أنها أزمة هيمنة للكتلة التاريخية التي حكمت تونس طيلة أكثر من ستين سنة[9]، فقد يكون الإغواء القيصري (césarisme) الأكثر إلقاءً بظلاله على الفترة السياسية القادمة.

9 من أجل قراءة غرامشية للانتقال السياسي التونسي، أنظر : Baccar Gherib, Penser la transition avec Gramsci. Tunisie (2011-2014), Éditions Diwan, Tunis, 2017.

مُلحق عدد 1: التحركات الاحتجاجية حسب الأشهر سنة 2020

الشهر	التحركات الاحتجاجية في 2020	التحركات الاحتجاجية المنظمة	التحركات الاحتجاجية العشوائية
جانفي	1136	311	327
فيفري	705	237	168
مارس	223	104	101
افريل	254	133	93
ماي	516	305	267
جوان	934	550	636
جويلية	798	263	677
اوت	397	183	305
سبتمبر	751	309	563
أكتوبر	871	389	756
نوفمبر	1025	508	873
ديسمبر	1149	574	961
المجموع	8759	3866	5727

مُلحق عدد 2: التحركات الاحتجاجية حسب الولايات سنة 2020

الولاية	الاحتجاجات الجماعية بالولايات 2020
بنزرت	142
تونس	813
أريانة	16
منوبة	67
بن عروس	15
زغوان	17
نابل	83
جندوبة	189
باجة	59
الكاف	194
سليانة	129
سوسة	415
المنستير	40
المهدية	84
صفاقس	516
القيروان	1392
القصرين	641
سيدي بوزيد	870
قابس	123
مدنين	184
تطاوين	696
قفصة	1774
توزر	168
قبلي	132
المجموع	**8759**

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
ftdes.net contact@ftdes.net